

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ٦٥

الخميس، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

الساعة ١٥:٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

قدمته بشأن هذا البند بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ الواقع أن هذا البيان يعكس وجهة نظر وفدي حول هذا الموضوع.

لقد أكد وفدي منذ زمن طويلاً أن تنشيط دور الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي موضوع له أولوية علياً. ونحن نواجه تحدياً يتمثل في إعادة بناء مكانة المنظمة وإعادة تقييم ولايتها وتزويد المجتمع الدولي بآلية كافية وديمقراطية لمعالجة تحديات التنمية الصعبة في السنوات المقبلة.

ومع استمرار هذه العملية أصبح من الواضح أن بعض البلدان تبذل الجهود لتحويل دور الأمم المتحدة في ميدان التنمية إلى مؤسسات اقتصادية أخرى خارج المنظمة. هذا التطور بالذات أصبح من الشواغل الرئيسية للبلدان النامية لأنه يهدد فعالية الأمم المتحدة وقد يقوض ما تبذله من جهود لتعزيز نوع الاقتصاد العالمي وال العلاقات الاقتصادية الدولية الذي يكتسي أهمية حيوية لعملياتها الإنمائية.

نظراً لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوسلم (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٢٠

البند ٢٣ من جدول الأعمال (تابع)
إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام (A/50/697 و Add.1)

مذكرة من الأمانة العامة (A/50/271)

السيد الحداد (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفدي بلادي، اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن تقديرنا العميق للأمين العام على تقريره بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال. أود أيضاً أن أشكر ممثلة الفلبين على البيان الواضح الذي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة باللغتين العربية والإنجليزية وباللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها متوجهة لأحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86730

* 9586730 *

القرار أمر قد تكون له عواقب اقتصادية خطيرة، وبإضافة إلى ذلك يسلم الجميع، إلا القليلين بأنه في السنوات الأخيرة أصبح من الواضح أن النهج الوطنية والدولية لعملية التنمية نهج يجري تقويضها أو على الأقل تغيرها تغيراً كبيراً عن طريق نهج جديدة كثيرة. والحجة الكامنة وراء هذه النهج الجديدة هي أساساً أنه من الأفضل ترك جهود التنمية لقوى وآليات السوق وللمبادرات الخاصة، مما لا يترك للحكومات إلا دوراً طفيفاً.

وفي حين أتنا نعترف حقاً بأهمية دور القطاع الخاص في ميدان التنمية، فإن الكثير من النهج الجديدة يؤدي إلى تصور مؤداء تضاؤل دور خصم وتنسيق القضايا الإنمائية التقليدية في إطار الأمم المتحدة. وبالتالي بروزت فكرة مؤداها أن الأمم المتحدة لا تملك ميزة نسبية تذكر في معالجة قضايا التنمية أو ليست لها أي ميزة من هذا القبيل على الإطلاق، وعلى ذلك ينبغي إعادة تقييم دورها ووظائفها في هذا المجال وتحفيضهما وبالتالي.

ونظراً لمثل هذه الاتجاهات السلبية، فإن وفدي يعلق أهمية كبيرة على مناقشة مسألة إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنسيطها. والهدف الرئيسي لعملية إعادة التشكيل كما ورد في قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٥ هو زيادة فعالية وكفاءة أداء الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما، وهذا من شأنه أن يساعد المنظمة في الاستجابة للحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة لتعزيز هذا الدور الفريد والعظيم أصبح، كما يذكرون القرار ١٦٢/٤٨ أكثر إلحاحاً في السياق الحالي للتغيرات السريعة التي تحدث في هذه الأوقات والتحول الجاري في العلاقات العالمية. وبالتالي فإن التحدي الرئيسي الذي يواجهنا في هذه الدورة الخامسة للجمعية العامة هو استعراض تنفيذ القرارات ١٦٢/٤٨ و ١٧٧/٤٥ بقصد تعزيز دور الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي من أجل النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية.

وفي ممارسة عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنسيطها يجب أن تأخذ في الحسبان السمات الفريدة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأها الديمقراطي الخاص بالتمثيل العادل. وفي هذا الصدد

وإعطاء المزيد من القوة والنفوذ لهذه المؤسسات التي لا تتساوى فيها جميع البلدان في عملية اتخاذ

اعتمدت في المؤتمرات الأخيرة التي عقدها الأمم المتحدة.

ولا حاجة بنا لأن نقول إن الدول الأعضاء تجد في السعي في سياق مختلف الصناديق والبرامج، لاستنباط طريقة عمل تتناسب مع الوظائف التي هي مسؤولة عن أدائها توفير الدعم والإشراف الحكوميين الدوليين على أنشطة كل صندوق وبرنامج منها بما يتفق مع التوجيه العام للسياسة من جانب الجمعية والمجلس.

وبالتالي، فإنني لن أتردد في أن أضيف قائلاً بصدق هذه الأوجه المؤسسية إن من الجلي أن هناك التزاماً عميقاً بتنفيذ أحكام القرار ١٦٢/٤٨. ورغم أنه ربما لا يزال من اللازم اتخاذ عدد من الخطوات لتحسين الاتساق بين اللجان الرئيسية للجمعية العامة، وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، فإن وفدي على اقتناع بأننا نتحرك فعلاً في الاتجاه الصحيح.

إنني متأكد، بعد أن ذكرت ذلك، من أن الجمعية ستتوافقني على أن معظم البلدان النامية تشعر بالإحباط العميق من جراء تبادل المشاورات التي دارت حول الطرائق الجديدة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وتشكل تلك المشاورات عنصراً هاماً في القرار ١٦٢/٤٨ المتخذ بتوافق الآراء، والذي من الواضح أن أحكامه تفترض ضمناً أن هناك حاجة ملحة، كجزء من عملية الإصلاح الشاملة، إلى إحداث زيادة جمة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس يمكن التنبؤ به ويكون متواصلاً ومؤكداً. بيد أن المشاورات التي امتدت على مدى السنين الأخيرتين لم تجذب الاستعداد السياسي اللازم ومن ثم لم تتحقق تقدماً مضمونياً. ولا مناص بالتالي من استمرار تأديي أوضاع البلدان النامية من جراء التخفيضات المتوقعة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ومما لا ريب فيه أن هذه الحال ستضر بفرض بلوغ أهدافنا المتمثلة في إعادة تشكيل الأمم المتحدة وإعادة تشغيل دورها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما.

إن القرار ١٦٢/٤٨، بما في ذلك مرفقه، قرار متكامل يتطلب التنفيذ الكامل لأحكامه كافة دون أي استثناء. ونحن نعتقد أن التنفيذ الانتقائي لأحكامه سيكون محققاً لنتيجة عكسية ومناقضاً لروح القرار.

سيكون من المؤسف أن نتجاهل هذه المبادئ أثناء القيام بهذه العملية أو أن نترك هذه العملية تسير حسب ما تمله وجهات نظر حفنة قليلة جداً من البلدان.

وما فتئ وفدي يرى أنه حرصاً على نجاح إعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة، التي تتسم بالعالمية والحياد، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان على نحو كامل خيارات وموافق جميع الدول الأعضاء. وبهذا يتتوفر لدى جميع الدول الأعضاء الإحساس بالانتماء والانتساب مما يسهم إلى حد كبير في تقوية المنظمة.

ومن ناحية أخرى، إذا استمعنا فقط إلى أصوات عدد قليل من البلدان فإنهن اعتقدن أن عملية إعادة التشكيل والتنشيط ستؤدي إلى نتيجة عكسية. فمن المسلم به تماماً أن ثمة بلداناً معينة تستطيع أن تمارس نفوذاً طاغياً يحمل الآخرين على قبول حججها؛ وهذه الحالة يمكن أن تقوض بسهولة الإحساس بأننا في قارب واحد له ربان واحد يخطط معاً المسار المسبق للاقتصاد العالمي وللعلاقات الاقتصادية العالمية من أجل رفاه الجميع.

وعندما اعتمدنا القرار ١٦٢/٤٨ كما نأمل وندرك أن جميع أحكامه ستنفذ بالكامل بروح المشاركة. وفي المراحل الأولى للتنفيذ، تصاعدت آمالنا إذ اتخذت بالفعل خطوات لتحسين علاقة العمل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية مما يعزز بالتالي التكامل فيما بينها.

وبالنسبة لإطار عمل الجمعية العامة، فإننا نرحب بحقيقة أن جداول أعمال اللجنة الثانية ومناقশاتها قد بسطت وقويت بغية تحقيق مزيد من التركيز في عمل اللجنة فضلاً عن الجمعية العامة باعتبارها أعلى آلية للتداول الحكومي الدولي في الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما.

وفي إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جرى الاتفاق على طريقة العمل ويتم تنفيذه لضمان تناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بأوسع معاني هذا التعبير، على النحو الذي قرره الميثاق. ويجري النظر أيضاً في اتخاذ خطوات لإقرار إجراءات عمل داخل اللجان الفنية تكفل أن تكون برامج عملها مكملة بعضها البعض في سعيها إلى تنفيذ الاتفاقيات والالتزامات التي

جلب مؤسسات بريتون وودز الى حظيرة سياسات منظومة الأمم المتحدة، فندعم بذلك من عالميتها وعدالة تمثيلها.

ومن الناحية الواقعية، في سياق الإصلاحات المؤسسية، تستطيع مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة أن تعزز التنسيق فيما بينها بزيادة عدد ما تقدمه مؤسسات بريتون وودز من إحاطات إعلامية وتقارير مناسبة، وذلك خاصة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن لهذا المدخل أن يصبح عنديه جزءاً لا ينفصّم من المداولات الحكومية الدولية الجارية. ومن الجلي أنه يمكن أن تناقش تلك التقارير، كما سبق وأن افترحت مجموعة الـ ٧٧، أثناء الجزء الرفيع المستوى من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي لي أن أضيف بأنه أي كانت الآلية التي تستخدم لهذه الأغراض، فإن زيادة التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز لا تعد أمراً سليماً آن أو أنه فحسب، وإنما هي أمر أصبح محتماً بجلاً.

السيد كاسار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن التوتر الدولي المتولد عن الصراعات المسلحة والاختلالات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية الظاهرة للعيان بجلاً في السنوات الأخيرة، إنما يبرزحقيقة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية ينبغي أن تكون غاية في حد ذاتها تعزيزاً للسلم والأمن الدوليين لصالح جميع الدول والأمم والشعوب. والقيام بشكل ملتزم بإصلاح منظومة الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها يعد شرطاً مسبقاً للتوصّل إلى هذه الغاية.

إن إصلاح الأمم المتحدة مسألة بالغة الإلحاح نظراً إلى الصورة السلبية الشائعة لدى الرأي العام عن مصداقيتها وصلاحيتها للبقاء. ولعل هذا النقد يعدّ نقداً ظالماً إذا أخذنا في اعتبارنا التعقد المتزايد للقضايا التي تتطلب اهتمام المنظمة. ومن الواضح أن الأمم المتحدة تفتقر إلى الموارد اللازمة لأداء المهام الموكولة إليها. غير أن المطالبة بعمل فوري محقق للنتائج تتزايد يومياً، وتوقعات الحكومات والشعوب على حد سواء ترتفع بشكل متزامن. بيد أن الضغوط من أجل الإنجاز هي ضغوط يزيد من تفاقمها التداخل فيما بين الولايات وجود الإزدواج والتجزئة على الصعيد بين التنفيذي والميكانيكي، وظهور التباين بين المصالح

ومع أن وفدي ملتزم تماماً بالمشاركة بنشاط وعلى نحو بناء في المشاورات المقبلة بشأن الطرائق الجديدة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، فإننا نعتقد بأن الأمر البالغ الأهمية الآن هو توافق الإرادة والتصميم السياسيين من جانب جميع الأطراف بشأن أفضل السبل الممكنة لوقف اتجاه الهبوط المتواصل في الموارد المخصصة للتنمية. وينبغي لي أن أذكر في هذا السياق أن البلدان النامية قد أوفت بما يخصها من اتفاق المشاركة في القرار ١٦٢/٤٨، إلا أن شركاءنا من البلدان المتقدمة لم يقدموا للأسف شيئاً مقابل ذلك فيما يتعلق بالتمويل. وبوسعنا أن نوافق على أن أي نظام تمويلي جديد يتم التوصل إليه ينبغي أن ييسر لجميع المستتركتين إظهار التزاماتهم للبرامج والأموال، وينبغي أن يكفل إمكانية التنبؤ بتلك الموارد واستمراريتها بما يتفق مع روح القرار ١٦٢/٤٨. ومن بين النظم التي يصح تقصيدها، كما جاء في تقرير الأمين العام، نظام التعهدات المتفاوض عليها لعدة سنوات. وغني عن البيان أن تقصي ذلك لا يحول دون البحث النشط عن خيارات أخرى. إننا نثق بأن الجولة المقبلة من المشاورات ستتصدى بجدية لخيارات التمويل المختلفة وتجعلها محط نظرها واهتمامها.

وختاماً، فمع أن وفدي قد ركز عنايته بالدرجة الأولى على القرار ١٦٢/٤٨، فإنه لا ينبغي أن يفوتنا في هذه الفرصة أن نقدم بعض التعليلات الموجزة على الحاجة إلى التعاون فيما بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. إننا نؤيد بقوة الجهود المبذولة لزيادة التماسك والتنسيق بين عمل وأنشطة الأمم المتحدة وعمل وأنشطة مؤسسات بريتون وودز. لذلك أود التشدد على أن الأمم المتحدة كان يقصد لها دائماً أن تقوم، بمقتضى أحكام الميثاق، بدور كلي وجماع في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ولا مراء في أن ذلك يشمل أنشطة مؤسسات بريتون وودز. والحق أنه كان المفروض أن يتم التنسيق الكامل منذ البداية لأعمال مؤسسات بريتون وودز ضمن دائرة شاطئ الأمم المتحدة. غير أن هذه المؤسسات، راحت تبتعد في الواقع الأمر عن نفوذ المنظمة، وبدا وكأنما هي تحرص على إقامة حاجز بينها وبين الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، لم يكن للأمم المتحدة تأثير يذكر أو تأثير مباشر على سياساتها وأنشطتها. ومن رأي وفدي أنه إذا ما كان لنا أن ننجو نجاحاً في جهودنا لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيط دورها في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتعلقة بهما، فينبغي أن يتمثل هدفنا النهائي في

التابع للجمعية العامة والمعني بخطة التنمية لتعزيز العلاقة بين المنظمة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

ولا يزال هناك مدى واسع، وحاجة كبيرة، لزيادة وتحسين التنسيق والتكميل بين برامج وصناديق الأمم المتحدة المختلفة التي تتدخل ولاياتها في الميدان وعلى المستوى القطري. والتقسيم الرشيد للعمل أمر ينبغي السعي إلى تحقيقه لتفادي الإزدواجية والتبذير. ولا بد للدول الأعضاء أن تكفل وجود أمم متعددة قادرة على البقاء من الناحية المالية. وينبغي أيضاً الاستمرار في بذل الجهود المتضاغفة لتنسيق الاستراتيجيات الوطنية والمتعددة للأطراف للتنمية في سبيل تحقيق تعاون وتشارك دوليين حقيقيين في التنمية. إن دور المجلس الاقتصادي الاجتماعي والاجتماعي، بوصفه الهيئة القائدة للتسيق والتحقق للتكميل بين السياسات العامة في منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، على نحو ما كان مقصوداً أصلاً في الميثاق، هو دور ينبغي تعزيزه. ويستطيع ذلك القيام بإعادة تقييم وترشيد لعلاقة العمل بين المجلس والجمعية العامة، هذا إذا أريد تفادي إزدواجية العمل وتكرر النظر في قضايا متماثلة، وإذا أريد زيادة جدوى التكاليف والفعالية للمنظمة.

إن النهج الكلي الشامل تجاه التنمية لا يمكن أن يتتجاهل قضية الأمن البيئي. ولذا فإن التزامنا بالإصلاح ينبغي أن يتضمن أيضاً النظر في طريقة عمل منظمتنا في هذا الميدان. فنحن قلقون من جراء ما يوجد في الوقت الحاضر من نقص في التنسيق بين هيئات مختلفة تعالج مشكلات بيئية تتصل بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً، ولكنها لا تزال تعمل بشكل مستقل على الرغم من تداخل الولايات المسندة إليها. ومع أن كل جانب يتطلب ذاته عناية نوعية محددة، فإن الصلة الصميمية الموجودة بين هذه القضايا المختلفة تتطلب جهوداً موحدة إذا أردنا أن نكفل وجود عالم مأمون من الناحية البيئية ومستدام.

وحكومتي تعتقد اعتقاداً راسخاً أن عملية النظر والتأمل في أمورنا الداخلية والتداول بشأنها ينبغي أن تتحول بطريقة بناءة إلى عملية تنفيذ وعمل ملتزم. إن زخم الإصلاح المتولد مما حدث من تغيرات في النظام الدولي خلال السنوات الخمس الأخيرة يجب ألا يسمح له بأن يضعف. إن تعقد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المعاصرة يتطلب

والأولويات الوطنية والعالمية، ومما نعه البعض في تغيير طرق العمل السائدة.

والشعوب التي ظلت تتطلع زماناً طويلاً إلى العيش في سلام وحرية ورخاء وكرامة تطالب الآن، مطالبة مشروعة، بجهي عادات السلم.

وزمننا يتأثر الآن بالمنحنى الجديد في تصور مفهوم الأمن الدولي، الذي أصبح يعتبر أمراً متعدد الأبعاد وغير قابل للتجزئة.

أصبح من المعترف به أن من الأمور الأساسية إجراء عملية إعادة تحديد شاملة لأدوار جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية ووكالاتها المتخصصة، وللعلاقات بينها. إن عملية إعادة التشكيل والتنشيط التي تجري حالياً هي أمر جوهري. وإن خاطرنا بالحكم على الأمم المتحدة بالموت لعدم مناسبتها لمقتضى الحال.

إن إصلاح الأمم المتحدة يجعلها أكثر فعالية وأكثر اتصالاً بالحقائق والاحتياجات المعاصرة، يدعو إلى قيام علاقة عمل متوازنة ومتكمالة داخل الإطار المؤسسي الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة. إن نائب رئيس وزراء مالطا ووزير خارجيتها، الأستاذ غويدو دي ماركو، عندما كان يرأس الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة، نوه بأن الإصلاح لمنظومة الأمم المتحدة يجب أن يكون إصلاحاً يتناول المفهوم والهيكل والتنفيذ.

ولذا فإن وفدي يقدر ويعرف بالجهود التي لا تكل التي يبذلها الأمين العام للاستجابة للولاية المسندة إليه بموجب القرار ٢٦٤/٤٥ في هذا الصدد. إن تقرير الأمين العام المطروح للنظر فيه يظهر الجهود الجديرة بالثناء التي اتخذها حتى الآن المجلس الاقتصادي الاجتماعي والاجتماعي وهيئاته الفرعية والوكالات المتخصصة، في سبيل تحقيق التناغم والتكميل في أنشطتها التنفيذية والإجرائية. ومن الواضح أن التوصيات التي توضع في إطار الخطة للتنمية، بما في ذلك التنسيق بين الموضوعات المشتركة التي تتناولها المؤتمرات الدولية الرئيسية، هي خطوة كبيرة إلى الأمام نحو كفالة فعالية الأمم المتحدة. إن وفدي يرحب بصفة خاصة بالأولوية التي أعطاها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والفرعية التي أعطاها المخصص المفتوح العضوية والفريق العامل المخصص المفتوح العضوية

وكما قال سعادة السيد فرديناند ليوبولد أوبيونو، وزير خارجية الكاميرون، في بيانه أثناء المناقشة العامة بالجمعية العامة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام:

"التنمية هي قبل كل شيء مسؤولية الدول والشعوب المعنية. ومع ذلك ترى الكاميرون أنه يجب على الأمم المتحدة، نظراً لعالميتها، وخدمة لمصلحة المجتمع الدولي ككل بأفضل الطرق، أن تعمل على كفالة التضامن والترابط على الصعيد العالمي بغية النهوض بالتنمية في جميع الدول." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة العامة ٢١ صفة ٢٢)

ولذا فإن وفدي يود أن يؤكد من جديد تأييد الكاميرون بلا تحفظ لقرار إعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، ليس فقط لأن ذلك يتاسب مع الاتجاه الحالي نحو الإصلاح، بل أيضاً لأن القضايا الاقتصادية والإجتماعية لها، في رأي حكومة الكاميرون، بل لا بد أن تكون لها نفس الأسبقية المعطاة للقضايا السياسية وقضايا حفظ السلام، التي هي قضايا لها بها ارتباط مباشر لا تنفص عراه.

وأشار الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ عن خطة التنمية، إلى أن:

"التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان. وهي صمام الأمان للسلام." (A/48/945، الفقرة ٣)

ويشدد وفدي بالأمين العام وبرئيس عملية المشاورات بشأن الطرائق الجديدة المرتقبة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، اللذين يقدم تقريراً لهما الممتازان فيما شاملاً ولكنه مفصل للمسألة، مما يمكن من تحديد المشاكل الرئيسية التي تترتب على تنفيذ هذه المهمة التي لا منصاص من الاضطلاع بها وإن تكن طويلة وشاقة.

والكاميرون، وهي عضو في منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، بلد متوسط الدخل، قبلت ونفذت في السنوات القليلة الماضية برامج تعديل هيكلية وضعية بمساعدة مؤسسات التمويل الدولية والمانحين من البلدان الغنية. ومع أن الكاميرون تحمل عبء الدين ثقيل فإنها أبدت

حلولاً نابعة من اتباع نهج ابتكاري لكنه يظل مع ذلك عملياً. ينبغي أن نستمر في البناء على الهياكل التي ورثناها، بينما تقوم في الوقت نفسه بإحداث التغيير. إن الاستمرارية لا تستبعد التغيير. وكثيراً ما يكون التغيير عملية مؤلمة، غير أن التغيير كان المحرك دائماً لمساعي البشر وإنجازاتهم. إن التحديات الماثلة أمامنا صعبة. ولكن بفضل التزامنا الجماعي بالإصلاح، تستطيع الأمم المتحدة أن تفلح حقاً في الوفاء بطلعات جميع الرجال والنساء، في الجيل الحالي والأجيال القادمة، إلى العيش في سلام وحرية وكرامة.

وإذا ما استجبنا إلى تحدي التغيير بشجاعة سياسية صادقة واقتناع حقيقي، نستطيع حقاً أن بنى أمماً متحدة من الجيل الثاني - أمماً متحدة تكون مرنة، ومناسبة لمقتضى الزمن وكفؤة وموثوقة بها، وتحمل في طياتها استمرارية الرؤية التي رآها آباءنا المؤسسين، رؤية خلق الظروف اللازمة للسلم والأمن الدوليين.

السيد كو نتونغا (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن إعادة التشكيل والتنشيط المقترحة للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بها، أي موضوع البند ٢٣ من جدول أعمالنا، ستكون من ضمن القرارات التي تشهد على الرغبة الحكيمة لدى الدول الأعضاء في تكيف المنظمة مع السياق العالمي الجغرافي - السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

إن القرار الذي يقضي بالقيام بإعادة التشكيل والتنشيط إنما هو جزء من سياسة شاملة شرعت فيها منذ بضع سنوات الجمعية العامة على جميع المستويات لتمكين المنظمة من أن تستجيب على نحو أفضل للأهداف وللظروف الاستراتيجية التي تحددها الدول الأعضاء.

والواقع أن الأمم المتحدة، بعد خمسين سنة من إنشائها، وفي مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة التي قوست تقويها خطيراً جهود التنمية الفردية والجماعية والتي تشكل عاملًا مزعزعًا لاستقرار الدول الناشئة وللسلم والأمن الدوليين، يقع عليها واجب الاضطلاع بدور أكثر فعالية بل دور مركزي في النهوض بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفقاً لمقاصد الميثاق ومبادئه.

أن تخصص قدرًا أكبر من موارد الميزانية لضمان تنفيذ هذه البرامج، مسهمة بذلك في تنمية القارة الأفريقية.

ويرى وفدي أن الإدارة السليمة وأساليب العمل الجيدة من جانب مختلف أجهزة ووكالات الأمم المتحدة التي تعامل تحديدًا مع القضايا الاقتصادية والإنسانية فيها ضمان لنجاح جهود إعادة تشكيل وتنشيط المنظمة.

إن اعتماد النموذج الأولي للشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وتنفيذها في المستقبل، وإدخال نظام للمحاسبة والمسؤولية يتسم بالشفافية والكفاءة، والأخذ بمبدأ الامركزية في عمل اللجان الاقتصادية الإقليمية والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، جميعها تدابير إصلاح من شأنها أن تعزز الكفاءة الإدارية والمالية للمنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن جودة الهيئات التي تنشأ إنما تحددها جودة القائمين عليها. لذلك فإننا نجد وجود أمانة عامة مزودة بهيئات كافية وموظفين مؤهلين يعكسون تنوع وثراء تجربة شعوب الأمم المتحدة.

فضلاً عن ذلك، يرى وفدي أنه ينبغي للجمعية العامة أن تكون قوة محركة ومحفلاً عالمياً للتعبير عن مواقف الدول الأعضاء والموافقة بينها، لا سيما في مجال تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق.

أخيراً، لا تزال الكاميرون مقتنة بأن عملية الإصلاح الجارية لمختلف المجالس التنفيذية ينبغي السير فيها على نحو يوفق بين احتياجات الفعالية وضرورة تحقيق الديمقراطية، ومع عدم اغفال الحرص الدائم على ثلاثة أمور هي عدم المشووطية والشفافية والحياد التي هي ركائز لا بد أن تقوم عليها الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
سيكون نص بياني، الذي سيوزع على الدول الأعضاء بعد ظهر اليوم، أوفي من النص الذي سأعرضه الآن.

تعتقد كندا أن وجود الأمم المتحدة صحية أمر ضروري لعالم يسوده الاستقرار الدولي والتنمية المستدامة. والأهمية التي نعلقها على الأمم المتحدة

تأييدها لآراء ومقترنات هؤلاء بشأن موضوع إعادة الهيكلة، وساهمت فيها بنشاط.

وترى الكاميرون أن الاعتبارات التالية لا غنى عنها كعوامل تسهم في عملية إعادة التشكيل والتنشيط المقترن وتيسيرها وتكلف نجاحها.

أولاً وقبل كل شيء، يجب تعبئة الموارد لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، من البديهي القول أنه ما لم تتوفر الموارد المالية، وهي العمود الفقري للعملية، فإن الأمم المتحدة لن تتمكن من الاضطلاع والنهوض بمهام الترقية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المناطة بها. فضلاً عن ذلك، فإن تقرير الرئيس (A/50/271) عن الطرائق الجديدة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وإعلان وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ الذي اعتمدوه في الاجتماع السنوي التاسع عشر، المعقد في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر الماضي، يشدد على أنه ينبغي للمانحين أن يخصصوا الموارد على أساس يكون متواصلاً ويمكن التنبع به ومامونا. وللأسف إننا شهدنا في السنوات القليلة الماضية هبوطاً مطرداً في المساعدة الرسمية للتنمية وفي الاستثمار الخاص، اللذين كان يرجى منهما أن يمكننا مختلف أجهزة الأمم المتحدة والبلدان المتلقية من تنفيذ البرامج الإنمائية المقترنة. إضافة إلى ذلك، لا يسعنا إلا أن نأسف لتخفيض موارد ميزانية الأمم المتحدة المخصصة لبرامج التعاون الدولي من أجل التنمية.

وبالمثل، توجد حاجة ملحة لتحقيق الاستقرار في الحالة المالية للمنظمة من خلال دفع جميع الاشتراكات المتأخرة على الدول الأعضاء. والكاميرا من جهتها، وعلى الرغم من مصالحها الاقتصادية وظروفها المالية، شأنها شأن البلدان النامية الأخرى والبلدان الأفريقية بشكل خاص، قد سدت مؤخراً للمنظمة جميع اشتراكاتها المتأخرة تقريرياً، مؤكدة على إرادتها السياسية وانضمامها إلى التعبير عن المثل السامية للأمم المتحدة.

ونظراً للمصالح الاقتصادية التي أشرت إليها، ينبغي إيلاء الأهمية للحالة الاقتصادية الحرجية في إفريقيا ولزيادة موارد الميزانية المخصصة لبرامج "٤٥ إفريقيا" ولبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينيات الذي اعترف الجميع بأهميته وبما يرسم به من إلجاج. لذلك، ينبغي للجمعية العامة

(تكلم بالإنكليزية)

إن جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي طويل ومعقد. ويجب أن تكون أنشطة الأمم المتحدة بأكثر من أي وقت مضى أشد تركيزاً وأن تربط ارتباطاً فعلياً بأنشطة أجزاء المنظومة الأخرى. ونحن نرى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يتطور ليصبح الهيئة المسؤولة أساساً عن التنفيذ الفعلي لهذا التنسيق. وهذا هو الدور الذي توخاه له ميثاق الأمم المتحدة قبل ٥٠ عاماً. ولن يحدث هذا التطور إلا بإجراء عدد من التعديلات والإضافات. فأولاً نحن بحاجة إلى دراسة أداء دورة المجلس الموضوعية. ويجب أن يكون لكل جزء في منظومة الأمم المتحدة دوراً متميزاً. فاللجان الفنية كان القصد منها أن تكون مراكز للإشراف والتوجيه. والوكالات المتخصصة بوسعتها أن تهيئ فرصاً لإقرار المعايير. والجمعية العامة هي السلطة النهائية لرسم السياسة العامة أما المؤتمرات الرئيسية فتسهم في تطوير السياسات. وفي ضوء هذا الواقع، فإن الدور الطبيعي للمجلس هو دور المنسق وينبغي أن يكون التنسيق غاية الأولى؛ وأن يوفر لمنظومة الأمم المتحدة تنسيقاً شاملاً للقطاعات، وتوجيهاً كلياً لأنشطة التنفيذية، بما في ذلك تعين الأهداف ووضع الأولويات والاستراتيجيات على صعيد المنظومة بأسرها.

ولا بد من إعادة النظر في هيكل دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي تماشياً مع هدف التنسيق. أما الجزء الرفيع المستوى فيجب أن يتصدى للقضايا البازغة ذات الأهمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن يكون الهدف تحديد المجالات الهامة للعمل وتعيين القضايا التي تحتاج إلى مزيد من التنسيق. ويمكن للمجلس أن يستفيد بدوره من الأفكار الثاقبة التي تقدمها مؤسسات بريتون وودز ومؤسسات التجارة المتعددة الأطراف. ولكي يكون تبادل الرأي في أمر السياسة العامة مثمراً ينبغي أن تكون المواقف المطروحة مواضيع تحظى بالاهتمام على نطاق واسع وأن يتم اختيارها بناءً على مشاورات ملائمة. وينبغي أن نعمل على أن يحرص رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام على اطلاع الأجهزة الرئيسية في هذه المؤسسات اطلاعاً تاماً على ما يستجد من الاستنتاجات، حتى تستطيع هذه المؤسسات القيام بدورها كاملاً في أنشطة المتابعة.

هي في حد ذاتها سبب اهتمامنا الشديد بتجديد منظومة الأمم المتحدة. فنحن نريد تعزيز فعالية المنظمة وإعدادها على نحو أفضل للنهوض بالتحديات التي تنتظرها. ونادرًا ما بدت هذه المسألة مهمة لكندا كما تبدو الآن. ونادرًا أيضًا ما كانت إمكانيات الاتفاق على التغيير، استناداً إلى الأهداف المشتركة. تبدو مواتية إلى هذا الحد الذي تبدو به الآن.

ولعدد من الأسباب، ترى كندا أن من المهم أن يكون عمل منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي محققاً لفعالية التكاليف. إننا نعيش في حقبة اعتماد متبدلة، فمستقبل كل منا مشابك مع مستقبل الآخرين، وال Shawagl البيئية أصبحت عوامل محددة لأمن ورفاهية الشعوب بأكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى. لذلك، من المهم أن تكون لدينا مؤسسات فعالة متعددة الأطراف. وبالطبع، فإن التحدي يتمثل في تكييف مؤسساتنا مع احتياجات المستقبل، وفي أن نخطط مساراً للمستقبل يبني على ما هو لدينا فعلاً من الأصول، ويعزز الشراكة التي تتيح تسخير القدرات الكبيرة التي تطورت لدى منظمات أخرى تسخيراً أفضل. إننا نهدف إلى زيادة أهمية ومصداقية الأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعزيز فعاليتها.

وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة لإنشاء الأمم المتحدة فرص سانحة كثيرة للتتجدد. وينبغي أن تستغلها جميعاً. وتحضرني في هذا الصدد فرصة الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تتولاها منظومة الأمم المتحدة، وفرصة متابعة مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمرون العالمي الرابع للمرأة ومتابعة "خططة التنمية"; ونظر الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح العضوية والمعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة في سلسلة من المقتراحات المتعلقة بالإصلاح والتتجدد. ورغم وجود صفيح من الآليات التي تبحث في إمكانيات التغيير، فإن كلاً منها لا تسير في مسار متazel. والمبادرات التي تحدثت عنها لتوبي ينبغي أن يكمل بعضها بعضاً في تشكيل وجهة نظر متماسكة بشأن أفضل طريقة تستطيع بها الأمم المتحدة الاستجابة لتوقعات المجتمع الدولي منها. وفي السياق الحالي، يمكن للحوار الجاري بشأن التنشيط أن يسهم مساهمة محددة بإتاحته فرصة لنا للنظر في كيفية اضطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمسؤولياته بمزيد من الفعالية.

النظر في هيأكل عدد من اللجان المتصلة بالموارد الطبيعية ونقاط التركيز فيها.

والاستنتاجات المتفق عليها التي خلصنا إليها في الجزء التنسيقي من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتعلقنا إلى قضية أخرى - هي أهمية إقامة صلة أمن بين البرمجة الموضوعية والتنسيق وعملية الميزنة. ومن الناحية النظرية يصف هذا بطبيعة الحال دور لجنة البرنامج والتنسيق. ولكننا نجد من الناحية العملية أن إمكانات لجنة البرنامج والتنسيق لم تتحقق. وربما قررنا عدم وجود ضرورة لاستمرار هذه اللجنة. ونحن نتساءل على أقل تقدير عن فائدة الترتيب الحالي الخاص بعقد اجتماعات مشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق وللجنة التنسيق الإدارية.

ومما يعقد عملية اتخاذ القرارات في المركز حجم منظومة الأمم المتحدة وتشابكها. علينا أن نستخدم جميع الآليات المتاحة لنا لتحسين شفافية المنظومة حتى تكفل أن يكون بوسعنا اتخاذ القرارات عن علم ودرائية. ويمكن لنا أن نبدأ بحالتين محددتين. فلقد اتفقنا جميعاً على أهمية تعزيز التنسيق مع اللجان الأقليمية وفيما بينها. كما ينبغي أن نضمن أن تكسب اللجان الأقليمية العمل قيمة مضافة. ونقطة الإنطلاق هي الطلب إلى كل لجنة إقليمية أن تعد برامج عمل مفصلة، تشمل توضيحاً للقيمة المضافة التي تجلبها لآخرياتها ومدى ارتباط هذه الفوائد بأولويات الميزانية. علينا أن نستخدم هذه العملية، عملية القرار ١٦٢/٤٨، لطلب إجراء استعراض كامل لأعمالها.

ومن الأمثلة الأخرى مهمة منظومة الأمم المتحدة العظيمة القيمة المتمثلة في جمع البيانات وتحليلها. وما لم تتوافر صورة واضحة عما تجري دراسته، وأين يدرس والجهة القائمة بالدراسة، فلن نستطيع المواصلة بين جميع المعلومات المتاحة بطريقة تسهم في تحسين فهم حالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلىنا أن ندرس هذه القضية عن كثب ولا سيما في ضوء الاستنتاجات المتفق عليها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوع تقديم التقارير.

وآخر مجموعة من القضايا التي نود أن نتطرق إليها اليوم هي القضايا المتعلقة بالتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة والتعاون مع مؤسسات بريتون

وينبغي أن ينفق المجلس الاقتصادي والاجتماعي جل وقتنه في الجزء التنسيقي والجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية. ويجب أن ينظر المجلس إلى عمل لجنه الفنية والوكالات المتخصصة وعمل الصناديق والبرامج من زاوية موضوع محوري معين ثم يتقدم بعد ذلك بتصانيات بشأن المجالات التي يظهر فيها التداخل والازدواجية ويقوم بتعديل عمليات التنسيق حسب الحاجة. ولتحقيق هذا ينبغي إعادة توجيه جانب من المناقشات التي يتتألف منها الجزء العام، وضمنها إلى الجزء التنسيقي. وبالإمكان أن يترك الجانب المتبقى من الجزء العام إلى الجمعية العامة لمتابعة النظر فيه. علينا أن نقلل من تكرار المناقشات - فلا داعي لاستعراض القضايا في الهيئتين كلتيهما.

وبوسع كندا أن تقترح تغييرين آخرين في طريقة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أولهما أن تكون اجتماعاته أقصر مدة وأكثر تواتراً. وثانيهما أن ننشئ مكتباً موسعاً تكون مهمته الأساسية هي تحسين التحضير لل الاجتماعات وتركيز جدول أعمال المجلس. ويمكن أن يقوم المكتب بدوره بإبلاغ ما يتوصل إليه من نتائج وتصانيات إلى جميع أعضاء المجلس في سياق الدورة التنظيمية.

وكنا قد اتفقنا في اجتماعات المجلس هذا العام على أن من المفيد للجان الفنية أن تضع برامج عمل متعددة السنوات. فمن شأن هذا أن ييسر في آخر المطاف المواءمة بين برامج عمل اللجان كلها مما ييسر بدوره دور المجلس بوصفه المنسق. وينبغي أن تستفيـد بوجهـه خاصـ من أي استعراضـات مـزمـعة كالاستعراضـ الذي ستـقومـ به لـجـنةـ مرـكـزـ المـرأـةـ فيـ عامـ ١٩٩٦ـ ولـجـنةـ التـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ فيـ عامـ ١٩٩٧ـ بـغـيـةـ التـشـجـعـ عـلـىـ زـيـادـةـ المـواـءـمـةـ. وكـنـاـ قدـ اـتـفـقـنـاـ أـيـضاـ فيـ المـجـلـسـ عـلـىـ إـعادـةـ النـظـرـ فيـ وـلـاـيـاتـ الـلـجـانـ الفـنـيـةـ عـلـىـ أـسـاسـ نـطـاقـ عـمـلـهاـ. فـهـذـاـ يـيـسـرـ النـظـرـ فيـ مـاـ يـيـنـبـغـيـ إـجـرـاؤـهـ مـنـ تـعـدـيلـ وـتـوـحـيدـ. إنـ نـتـائـجـ الـمـؤـتـمـراتـ الرـئـيـسـيـةـ الـتـيـ عـقـدـتـ مـؤـخـراـ تـوـحـيـدـ بـأـهـمـيـةـ إـعادـةـ النـظـرـ وـأـوـ إـعادـةـ التـرـكـيزـ فيـ أـعـمـالـ لـجـنةـ التـنـمـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ. وـنـرـىـ فـضـلـاـ عـنـ ذـلـكـ، أـنـ مـنـ الـمـفـيدـ أـنـ تـدـرـسـ إـمـكـانـيـةـ تـوـحـيدـ جـمـيعـ الـأـعـمـالـ بـقـضـائـاـ السـكـانـ فيـ إـطـارـ لـجـنةـ السـكـانـ وـالـتـنـمـيـةـ؛ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـأـعـمـالـ الـتـيـ كـانـ يـنـتـظـرـ، قـبـلـ مـؤـتـمـرـ الـقـاهـرـةـ، أـنـ تـغـطـيـهاـ لـجـنةـ التـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ. وـأـخـيرـاـ نـوـدـ أـنـ يـعـادـ

وأود أن أعلق بإيجاز على مسألة المجالس التنفيذية وعلى إصلاح التمويل قبل أن أنتقل إلى المسائل المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً، فيما يتعلق بالمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج، كانت بلدان الشمال الأوروبي من أبرز البدائين بالمناداة بإصلاح إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ويسر الترويج بوجه عام أسلوب متابعة القرار ١٦٢/٤٨ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ونرحب أيضاً بإيجاز مجلس تنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ابتداء من العام القادم.

لقد أجرت المجالس التنفيذية الجديدة حواراً أوّل وأكثر تواصلاً بين البلدان الأعضاء وأمانات الصناديق والبرامج. فالدول الأعضاء تزودنا الآن بتوجيهه أوضح على مدار العام. وبإيجاز، فقد خلق إصلاح إدارة الصناديق والبرامج مناخاً لصنع القرار أكثر جدية وأشد توجهاً إلى النتائج العملية. ونعتقد أن هناك مجالاً لمواصلة تحسين أساليب عمل المجالس التنفيذية، وستتابع هذا الموضوع في الهيئات ذات الصلة.

لقد أيدت الترويج تخصيص جزء منفصل لمسائل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وآخر لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في اجتماعات مجلسهما المشترك الممثلة في بيانهما. ونعتقد أن هذا الإصلاح قد يسر على المجلس أن يكرس الاهتمام الكافي لأهم المسائل. وانطلاقاً من هذه الخلفية، لا نرى أي داع لوجود مجلس منفصل لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد أدخلنا في اعتبارنا البيان الذي أدلت به في هذا الصدد السيدة نفيس صادق، المديرة التنفيذية للصندوق، في الاجتماع الأخير الذي عقده المجلس المشترك للبرنامج والصندوق.

وأنتقل الآن إلى مسألة تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التعاون من أجل التنمية. لقد دعا القرار ١٦٢/٤٨ إلى تحسين نظم تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التعاون من أجل التنمية. إلا أن حكومة بلدي تشعر بخيبة الأمل إزاء التقدم المحدود الذي أحرز في هذا المجال. ومع ذلك فإننا نقدر التقريرين اللذين قدمهما الأمين العام عن تمويل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. ونعتقد أن التقريرين يمثلان أساساً جيداً للمداولات بين البلدان الأعضاء.

وودز. ونود الإشارة هنا بمبادرة الأمين العام لإنشاء فرق عمل للموضوعات المحورية تشارك فيها جميع الهيئات في منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ومن المهم أن ينظر إلى هذه الفرق باعتبارها آليات مرنة وليس بوصفها هيكل دائمة. وقد نجد مع التجربة أنها تعمل على ما يرام أو ربما غير ذلك، وقد نجد أنها تحتاج إلى تغيير مواطن تركيزها - ولعل ذلك يسير في اتجاه زيادة تضييق دائرة المواقف المحورية. ونحن نرجو أن تسمم هذه الفرق في عمل اللجان الفنية التي تعالج مواجهات متصلة بها.

وفيما يتعلق بآليات التعاون مع مؤسسات بريتون وودز على وجه التحديد، فإننا سعداء بمشاركة الأمين العام في الاجتماعات الأخيرة للجنة الإنمائية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويمكن تعميق التعاون بين الأمانات على مستوى المقر الرئيسي والمستوى الميداني. أما الاستجابة في أعقاب الأزمات فهو تبني مجال يتطلب اهتماماً خاصاً وفي وقت مبكر. ومناقشات "خطة التنمية" تتيح مجالاً لتناول القضايا بمزيد من العمق.

ويجب أن نثبت لجماهيرنا التزامنا الجماعي بتحديث المنظمة وإعدادها لمواجهة تحديات القرن المقبل. فلا تدعوا هذه الفرصة الهامة تفلت من أيدينا.

السيد آس (الترويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يمثل قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ ملماً في العملية البارية لإعادة تشريف الأمم المتحدة وتعزيز دورها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، فقد يسر إجراء حوار أوّل وأكثر استمرارية بين الدول الأعضاء وصندوق الأمم المتحدة وبرامجها. وقد أكد القرار الحاجة إلى إصلاح تمويل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. ولكننا نشعر بالإحباط والقلق إزاء بطء المتابعة في هذا المجال. وقد أدى القرار أيضاً إلى البدء في إجراء إصلاحات هامة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإن كانت هناك أمور أكثر بكثير يجب الاضطلاع بها في هذا المجال.

وترحب الترويج بفرصية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات القرار ١٦٢/٤٨. ولكن ينبغي لنا أن نضطلع بأكثر من مجرد التقييم، فيجب أن نمضي قدماً بالعملية ونوجد الحلول التوافقية للمسائل المعلقة.

وقت مبكر الى حد يسمح بإعداد الوثائق في الوقت اللازم. وهناك حاجة أيضا الى استعراض تجميع البنود لكي تميز بصورة أفضل بين المسائل التي تحتاج الى موافقة رسمية من ناحية، والمسائل المطروحة للمدعاة من ناحية أخرى. ومن المهم أيضا أن يبحث طرق ووسائل معالجة أزمة الوثائق. وهذه الأزمة قد تعدد أزمة متفشية في النظام كله وناشئة عن الحكومات والأمانة العامة معا. إلا أن بقدورنا عمل شيء حيالها هو الإقلال من طول الوثائق وإعطاؤها منحى عملياً أقوى، ويجب أن تتضمن كل وثيقة صفحة واحدة تحوي عجالة يتحدد فيها الإجراء المطلوب من المجلس. كما ينبغي أن تصدر الوثائق في الموعد المطلوب. ونحن نشجع تقديم التقارير المشتركة من الأجزاء المختلفة من منظومة الأمم المتحدة عن بنود محددة. ويجب إتاحة تفاصيل مرتبطة بأفضل بشأن المشاكل والاختلافات للمنسقين العاملين في الميدان.

و هناك حاجة أيضا الى بحث الاقتراحات الأبعد أثراً والأطول أمداً التي تستوجب تحليلها أوفي. هل هناك حاجة كل عام الى مناقشة التقارير التي ترد من كل الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أم أنه يمكن النظر في بعض التقارير مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات؟ إننا نرحب أيضاً باستمرار المداولات حول كيفية تحاشي تكرار المناقشات في الهيئات الفرعية وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية والثالثة للجمعية العامة. ومن المؤكد أنه لا ضرورة لأن تقدم كل التقارير الى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتعتقد الترويج أنه ينبغي للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تكون أقصر لا أطول. وبكفي أن تعقد الدورة الصيفية لمدة أربعة أسابيع على أن تشمل كل الأجزاء، بما فيها الجزء الرفيع المستوى، وهذا أمر ممكن التحقيق. أما بالنسبة للجزء العام، فيجب النظر فيما إذا كان من المستطاع إعادة تشكيله وتقدير مدة لتصبح أسبوعاً واحداً. ويمكن أن تعالج البنود الأقل اتساماً بالطابع المضموني في دورة تنظيمية يعاد تشكيلها.

ومن المقترنات الأخرى اللافتة للنظر والجدارة بالدراسة المقترن الداعي الى إعطاء مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي دوراً موسعاً على مدار السنة.

وتأسف لعدم التزام جميع الدول الأعضاء بكفالة التمويل اللازم للأنشطة الانمائية. فجميع البلدان تحمل معاً مسؤولية تزويد الأمم المتحدة بالموارد الكافية. ويجب على الأخص تحسين تقاسم المانحين للعبء. ولهذا يجب علينا دعم الجهد الذي نبذلها لكي نكفل نظاماً للتمويل يمكن التنبؤ به ويكون متواصلاً ومأموناً، ويفضل أن تترتب على هذا النظام زيادة في قاعدة الموارد المتاحة للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التنمية.

وقد سبق لبلدان الشمال الأوروبي أن تقدمت بنظام بديل للتمويل يتكون من ثلاثة مستويات ويرتكز على نسبة مقررة على كل البلدان الأعضاء، وتهادات لعدة سنوات يتم التوصل اليها بالتفاوض، وإسهامات طوعية. وما زالت حكومة بلدي تعتقد أن هذا النموذج يجب أن يظل ضمن الخيارات التي سينظر فيها مستقبلاً. وفي نفس الوقت، نحن على استعداد للنظر في اقتراحات أخرى لكافلة قاعدة سلية ومستقرة للموارد. ويمكن أن تشمل هذه البدائل تقريباً الآيات التمويل الجديدة ومبكرة. ويمكن أن يكون أحد الخيارات الاقتراح بفرض ضرائب دولية، مثل ضرائب النقل على تذاكر السفر عن طريق الجو، غير ذلك من الاقتراحات الرامية الى تعزيز دخل المنظمة للإنفاق، ضمن عدة أمور، على تمويل بعض جوانب الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة.

وأود أن أؤكد، مع ذلك، أن المشاريع المبتكرة للتمويل، مثل الضرائب الدولية لا يمكن أن تكون إلا أموراً مكملة للتمويل العادي لأنشطة الأمم المتحدة. فيجب أن تظل المسئولية عن التمويل واقعة بشكل أساس على عاتق البلدان الأعضاء.

وأخيراً، أود أن أتصدى لمسألة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. تعقد الترويج أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يفي حالياً بولايته. وبصفة خاصة هناك حاجة الى تعزيز دوره في مجال التنسيق وتوجيه السياسة. ونحن نسلم بأنه قد تم إدخال بعض التحسينات، إلا أن هناك أموراً أكثر يجب الاضطلاع بها اذا كان دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتعرّض.

ومن المهم، في الأمد القصير، أن نحدد مواضع محورية أنساب للأجزاء المختلفة من الدورات لكي تتحاشى تكرار المناقشات. وينبغي اختيار المسائل في

تشمل بعث الحيوية في الجمعية العامة، وإصلاح مؤسسات بريتون وودز، وإرساء الديمقراطية في مجلس الأمن.

إلا أنه مما يُؤسف له أن الحماس الإصلاحي لم يواكب حماس مماثل لوقف اتجاه الانخفاض المستمر في الموارد الازمة للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة ولعكس هذا الاتجاه. وفي المفاوضات التي أدت إلى تخفيف عدد أعضاء المجالس التنفيذية، بذلت محاولات لحملنا على الاعتقاد بأن عملية إعادة التشكيل تلك ستؤدي إلى تحقيق زيادة كبيرة في الموارد الازمة للصناديق والبرامج التنفيذية.

وينبغي أن تكون الإصلاحات موجهة نحو العمل وتحقيق النتائج. وفي هذا الصدد، نود أن نوضح أنه لا يمكن لأية عملية لإعادة تشكيل الهيكل المؤسسي أن تكون بديلاً لضرورة زيادة قاعدة موارد الأمم المتحدة. وبحضرنا باستمرار بعض أعضاء هذه الجمعية العامة عن جمال الشكل المصغر لمجالس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصدقوا بالأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وكذلك عن الضرورة المطلقة لتحقيق ذلك. وتتساق نفس الحاجة عند مناقشة إصلاح مجلس الأمن. وتقول نفس مجموعة البلدان تلك إن المجالس الأقل عدداً أو الأصغر حجماً، فضلاً عن كونها أكثر رونقاً، فإنها تيسّر عملية اتخاذ القرارات. ومع هذا، فإننا ما زلنا نقيم آثار التغييرات التي أخذ بها حتى الآن.

ويشعر بلدي بقلق بالغ ليس فقط إزاء تناقص مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات في مجالس إدارات الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بل أيضاً إزاء الافتقار إلى التنسيق بين أنشطة الأمم المتحدة وأنشطة مؤسسات بريتون وودز. إن هذه المؤسسات المالية الدولية، باعتبارها جزءاً من أسرة الأمم المتحدة، لم تنشأ لتكون بديلاً أو منافساً لأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بل هي أنشئت في إطار الأمم المتحدة، وبالتالي، من الضروري أن ترفع تقاريرها إلى هذه الجمعية العامة وأن تكون مسؤولة أمامها شأنها شأن الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

وبناءً على ذلك، فإن وفد بلدي شعر بقلق بالغ عندما قاوم بعض الأعضاء الحاضرين بيننا في المفاوضات الشاقة التي أدت إلى اتخاذ القرار ١٦٢/٤٨، إصلاح مؤسسات بريتون وودز ونجحوا في ذلك.

ونحن نتطلع إلى سماع آراء الوفود الأخرى حول مسألة شكل المكتب الموسع ومهامه.

وهناك أيضاً حاجة إلى استعراض دور الجزء الرفيع المستوى وكذلك حالة المداولات التي تجري في ذلك الجزء. وينبغي الاستفادة على نحو أفضل من تواجد الوزراء في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أن المقترن الخاص بنقل اجتماعات الجزء الرفيع المستوى إلى نهاية دورة المجلس مثير للاهتمام.

وما فتئت القضايا الاقتصادية والاجتماعية تشكل دوماً حجر الزاوية في أعمال الأمم المتحدة. وتمثل الدورة الخمسون للجمعية العامة فرصة حميدة لتعزيز آليات المنظمة العاملة في هذا الميدان. وقد استمعنا باهتمام إلى آراء ممثلي الدول ونتطلع إلى الاستماع إلى اقتراحات الممثلين الذين ما زال عليهم أن يتكلموا ويعملوا مع الآخرين من أجل المضي قدماً بعملية الإصلاح الجارية.

السيد ستفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد بلدي أن يشارك في نظر البند ٢٣ من جدول الأعمال. وأود أن أعلن مشاركتي الكاملة في تأييد البيان الذي أدلّى به ممثل الفلبين بالنيابة عن مجموعة لا ٧٧ والصين.

إن الميثاق ينطِّ بـالأمم المتحدة - إضافة إلى ولايتها المتمثلة في السعي إلى إحلال السلم والأمن الدوليين وصوتها - مهمَّة استخدام آليات دولية للنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. وتحقيقاً لهذه الأهداف، يتعين علينا - نحن الأعضاء - أن نتعهد، فرادى وجماعات، بأن ندعم الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة بموارد كافية على أساس متواصل ويمكن التنبؤ به ومضمون.

وفي السنوات القليلة الماضية، تم إنجاز الكثير في مجال إعادة تشكيل نظم إدارة برامج الأمم المتحدة وصناديقها. وأود أن أقول - حتى وإن بدا ذلك من الأمور البديهية - إننا لا نسعى إلى الإصلاح في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما كهدف في حد ذاته، بل إننا نعتبر هذه المهمة مسألة حيوية وتشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية أعم

كثيراً ما تهمل. وأن المنظمة وميزانيتها تركزان على نحو أكثر على قضايا السلم والأمن وعلى القضايا الطارئة القصيرة الأجل. وفي ضوء وعود ما بعد الحرب الباردة فإن هذه الظاهرة تبعث على الاحباط. وخلال الدورة التي نحتفل فيها بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يواجهنا سؤال هو كيف يمكن أن تركز اهتمامنا من جديد على قضايا التنمية الملحة الناشئة عن الاتجاه نحو العالمية. إن أي عملية لإعادة التشكيل أو التنشيط يجب أن تكون قادرة على تناول القضايا الأساسية للتجارة الدولية والتمويل ومشكلة الدين ونقل التكنولوجيا.

وقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ واضح جداً بشأن مسألة الموارد الازمة لأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بيد أن الاتجاه الحالي إلى تخفيض الاعتمادات يتعارض تماماً مع الأحكام المتعلقة بالموارد التي اتفقنا عليها وأيديناها جميعاً. ومن المهم أيضاً في هذا السياق أن أشير إلى القائمة المتفق عليها بالنسبة لـ"أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية" كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تخصص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت الذي يبدأ فيه الاقتصاد العالمي طريقه إلى الانتعاش الواسع النطاق، من الصعب تبرير تضاؤل التمويل الخارجي للبلدان النامية. ويود وفدي أن يكرر الإعراب عن أن زيادة تخصيص الموارد تشكل عنصراً حاسماً في عملية الإصلاح بأكملها.

والجمعية العامة بوصفها الهيئة العليا لوضع السياسات في الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور أساسي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن إسهامات اللجنتين الثانية والثالثة أن تحقق الكامل في الاقتصاد العالمي، وأن تعزز التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمكننا أن نستمر في عملية ترشيد بنود جدول الأعمال المختلفة المعروضة على هاتين اللجنتين بما في ذلك إدراجها في مجموعات للنظر فيها كل سنتين أو كل ثلاث سنوات. ولا تزال المناقشة العامة جزءاً هاماً في عمل اللجنة الثانية، غير أنه ينبغي أن تطور استخدام استنتاجاتها باعتبارها أداة لوضع السياسات ولذلك فإننا نؤيد فكرة النتائج المتفق عليها في هذا الخصوص.

لقد كانت دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا العام مفيدة جداً في تناول قضايا أساسية

وعوضاً عن هذا، نسمع أن البند الخاص بإصلاح هذه المؤسسات تصدر جدول أعمال قمة مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة لدى اتفاقاتها في حزيران/يونيه الماضي. ويرى وفد بلدي أن المحفل المناسب للنظر في هذه المسألة الهامة هو الجمعية العامة التي تمثل فيها جميع البلدان على قدم المساواة. ويحدوونا الأمل في أن تتناول المفاوضات المقبلة حول خطة للتنمية مسألتي خصوصاً ممؤسسات بريطون ووذلل المساءلة وتنسيق أنشطتها مع أنشطة الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة.

وأشار عدد من الوفود - لا سيما وفود إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، واليابان، والولايات المتحدة، وكندا - إلى ضرورة إنشاء مكتب موسع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن غير مقتنعين بوجود أي سبب ملح يدعونا إلى الشروع في اتخاذ مثل هذا المسلك. ووفد بلدي غير مقتنع أيضاً بأنه يمكننا أن نجد علاجاً لما نعانيه من أوجه قصور وافتقار إلى الإرادة السياسية عن طريق عملية إصلاح طويلة ومملة. ولو تبصرنا في الأمر على أساس السجل التاريخي وخبرتنا في مجلس الأمن، فلن يخامرنا أي شك في أن إنشاء نادٍ اصطفيّي آخر في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيكون أمراً غير مستصوب. وبينما هي غايتنا اتخاذ القرارات بالطريق الديمقراطي وليس بالوسائل الاصطفائية.

السيد ضياء الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفي كثيراً أن أتحدث في هذه الجلسة العامة ونحن نقاش هذا البند البالغ الأهمية من بنود جدول الأعمال المطروح علينا - وهو "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتشييدها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما". وبؤيد وفدي تأييدها كاملاً وجهات النظر التي تم الإعراب عنها نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقد أتاح تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/50/697 معلومات مفيدة لمناقشاتنا. ويلتزم وفدي التزاماً عميقاً بمبادئ إعادة التشكيل كما وردت في القرارين ٢٦٤/٤٥ و ١٦٢/٤٨ و يحيط علمًا بالتقدم المحرز في تنفيذ هذين القرارين.

ويعتقد وفدي أن الدور الذي عهد للأمم المتحدة القيام به في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتوجى الميثاق، ما زال ينبع تحقيقه بالكامل. لقد شهدنا مع بالغ القلق في السنوات الأخيرة أن التنمية

السيد ميلنديز - باراهونا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أشارك في مناقشة البند ٢٣ من جدول الأعمال المعنون "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنسيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"، وذلك بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى التالية: بنما، السلفادور، غواتيمala، كوستاريكا، نيكاراغوا، هندوراس.

أود في البداية أن أقول إننا نؤيد البيان الذي أدى به المعتمل الدائم لبعثة الفلبين لدى الأمم المتحدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/50/697 التي يشرح فيه بالتفصيل التقدم المحرز بشأن هذا الموضوع ويقدم مقترنات وتوصيات بشأن مزيد من التحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

وبالنسبة لأمريكا الوسطى، فإن عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما تدخل في إطار العملية الكبرى التي تمثل في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، وبصفة خاصة عندما يكون الهدف هو تعزيز وتنسيط عمل المنظمة في مجالات لها الأولوية من أجل تهيئة ظروف وفرص أفضل لتنمية الشعوب ورفاهتها.

ومن الضروري مواصلة عملية إعادة التشكيل بغية تقوية منظمة حديثة قادرة على التكيف مع الظروف الراهنة ومع التحديات الجديدة التي تنشأ عن التغيرات الدينامية في المجتمع الدولي. ومع ذلك ينبغي أن تتم هذه التغيرات وفقاً للمبادئ المتفق عليها في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ووفقاً لاحكام الميثاق.

وترى أمريكا الوسطى أنه قد أحرز تقدم هام صوب تحقيق إدارة أكثر تماسكاً لهياكل وطرق عمل المنظمة وخاصة عن طريق خطة الإدارة التي وضعها الأمين العام والتي تستهدف تحقيق أداء أفضل، وانتاجية وفعالية أكثر، وتحصيص الموارد على أساس أولويات استراتيجية محددة سلفاً. وينبغي الإشارة بصفة خاصة إلى بيان الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة من أنه في مجال الأنشطة التي يشملها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تم اعتماد تدابير جديدة لإيجاد إدارة أكثر تماسكاً للأنشطة التنفيذية

تشغل اهتمامنا. ويؤكد شكلها الجديد أنها ستكون أفضل في مجال التنسيق وفي تحقيق أهداف توجيه السياسة العامة. ويمكن أن تفعل الكثير لتعزيز المجلس وضمان فعاليته وزيادة أهميته. وفكرة نقل الجزء الرفيع المستوى إلى نهاية الدورة ودمج أجزاء أخرى رفيعة المستوى تستحق الدراسة. وبالإضافة إلى ذلك، ينظر وفدي بشيءٍ من المرونة إلى فكرة وجود آلية رفيعة المستوى فيما بين دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي شريطة أن يظل عمله مفتوح العضوية وشفافاً. وينبغي في أية عملية للترشيد أن تتجنب إزدواج العمل بين الجزء العام للمجلس والجنتين الثانية والثالثة في الجمعية العامة.

ولا يزال عمل اللجان الفنية يكتسي أهمية كبيرة في التهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. والبيئية. ويعمل كثير من هذه اللجان في ميادين متداخلة ولذلك يجب علينا أن نسعى إلى تحقيق الاتساق والتناسق فيما بينها وأن نستفيد إلى أقصى حد ممك من كفاءتها في الميادين المختلفة وفقاً لولاية كل منها. ويمكن لهذه اللجان الفنية هي والجان الاقتصادية الإقليمية أن تسهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ برامج العمل التي اعتمدت في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي اختتمت أعمالها مؤخراً. ويمكن زيادة تحسين عمل لجنة التنسيق الإدارية في إجراء تنسيق أفضل فيما بين الوكالات وفي عملية متابعة المؤتمرات الرئيسية. ويمكن أيضاً زيادة تعزيز دور لجنة البرنامج والتنسيق حتى يستفيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تفاعله مع تلك اللجنة.

وفي الختام، أود أن أتناول موضوع التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية التي أنشئت حديثاً. وفي هذا الصدد، يجب مواصلة المناقشات بشأن طرائق التفاعل فيما بين هذه المؤسسات والواقع أن الحوار المتعلقة بالسياسة العامة في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام كان منيراً للغاية. ومع ذلك، يجب أن نسعى إلى التوصل إلى نتائج ملموسة لهذا التفاعل. ويمكن أن يجري حوار مماثل بشأن السياسة خلال المناقشة العامة في اللجنة الثانية. وفي إطار مناقشاتنا بشأن "خطة التنمية" يمكن أن نضع آليات لزيادة التعاون تسهم في نهاية المطاف في تعزيز الأمم المتحدة وبصفة خاصة في ميداني التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

"وقد انتهت الحرب الباردة، وأوشك القرن على الانتهاء، يجب علينا فتح آفاق جديدة للسلام والتنمية... والتعاون" (المرجع نفسه)

وفيما يتعلق بالتنمية، يشير الإعلان إلى أنه:

"وجود بيئة اقتصادية دولية تتسم بالنشاط والحيوية والحرية والإنصاف شرط أساسي لخيربني البشر وللسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكرس نفسها بدرجة أكبر وبفعالية أكثر في سبيل تحقيق هذه الغاية." (المرجع نفسه)

بيد أنه لا مناص من أن يكون لدى الأمم المتحدة، حتى تكرس نفسها لهذا النشاط بشكل يتسم بقدر أكبر من الحيوية، قاعدة مالية عريضة ومستقرة، على نحو ما أشار إليه الأمين العام. وفي هذا الصدد، نعتقد بأن من المهم أن تعيد التعبير عن تفاؤلنا بشأن البيان الواضح الذي أدلّى به رؤساء دول وحكومات البلدان الصناعية الرئيسية السبعة ورئيس اللجنة الأوروبية في القمة الاقتصادية في هاليفاكس، والذي أعربوا فيه عن ثيتهم في التعاون مع البلدان الأخرى من أجل إنشاد استراتيجية جديدة للتعاون الدولي وتحديد المساهمة المعينة التي تقدمها هيئات الأمم المتحدة من أجل تحسين الكفاءة والاتساق في ميادين المساعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية. إننا نأمل بأن يترجم البيان إلى تأييد فعال لتدعم منظومة الأمم المتحدة، ومن ثم جهودها لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

ومن النقاط الأخرى التي نظن أنها هامة، مسألة المجالس التنفيذية. إننا نحبذ إجراء تقييم لفاعليتها التدابير المتخذة لتحسين طرائق عملها. ويشمل ذلك إمكانية إعادة النظر في تشكيل المجالس لجعلها تتسم بطابع تمثيلي أكبر، بما يتمشى مع عدد أعضاء المنظمة، وبنفس الطريقة التي ينطبق بها هذا المبدأ على هيئات الأمم المتحدة الأخرى. إننا لا نعتقد أن للكفاءة علاقة ارتباط مباشرة مع عدد الأعضاء، وإنما بالأحرى مع إجراءات العمل، وإجراءات اتخاذ القرارات، والشفافية، والإرادة السياسية التي تطبقها الدول من أجل تحقيق الأهداف التي تهم المجتمع الدولي بأكمله.

ونحن نؤيد المبادرة الرامية إلى إنشاء مجلس تنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ونرى أنه

التي يتم الاضطلاع بها بالاشتراك مع شتى برامج وصناديق الأمم المتحدة بما في ذلك الأنشطة الإنسانية.

بل إن موضوع إعادة التشكيل يكتسب أهمية أكبر بكثير بالنسبة لأمريكا اللاتينية عندما يتصل بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية - لا سيما التعاون من أجل إعادة تنشيط النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية - في وقت يعم فيه الانشغال بشأن نصوص الموارد المخصصة لهذا الغرض، فضلاً عن الضيق الذي يحيق بمجتمع المانحين من جراء التقدم البطيء والصعب صوب الهدف المتعلق بتحقيق رفاه أكبر في المجتمع الدولي.

ومما يذكر في هذا المجال، أنه قد أشير في المشاورات التي جرت في حزيران/يونيه من هذا العام بشأن الطرائق الجديدة المرتقبة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية إلى مشكلة الافتقار الجسيم إلى الموارد المخصصة لهذا الغرض. وقد تكرر القول بأنه يجب أن يستمر اتصاف المساهمات بالحياد والتعددية والطوعية، وأنه ينبغي لها أن تقدم على أساس مضمون ويمكن التنبؤ به، وأن تعالج هذه المسألة على وجه الاستعجال. ونحن نؤيد هذه الأفكار.

ومن المهم أيضاً، في هذا السياق، أن تؤخذ في الاعتبار الالتزامات التي قطعتها الدول في شتى المؤتمرات الدولية المعقودة في السنوات الأخيرة تحت رعاية الأمم المتحدة. لقد تأثر تنفيذ هذه التعهدات، خاصة في البلدان النامية، بالصعوبات المالية. وهي إحدىحجج الإضافية التي تساق لتأكيد الحاجة إلى اتخاذ تدابير بحيث تستطيع الأمم المتحدة أن تدعم قدرتها على تقديم المساعدة لتلبية أولويات المجتمع الدولي وحل مشاكله.

ومن المناسب أن نتذكر أن الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة ينص على أن:

"عالم اليوم يشهد تغيراً يتبّع في سرعته ومداه بمستقبل حافل بالتعقيدات والتحديات" (القرار ٦٥٠)

وأنه

إن نتائج نصف قرن من تاريخ الأمم المتحدة، التي أوجزها المجتمع الدولي مؤخراً في الاجتماع التذكاري الخاص، لا تشهد فقط على نجاح المنظمة وإنما أيضاً على الحاجة إلى المثابرة في الجهود المبذولة من أجل إعادة التشكيل ونحو بلوغ الكمال.

وفي هذا السياق، نود أن نذكر بارتياح بأن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينظران إلى إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما على أنها عملية متواصلة تهدف إلى موائمة الأمم المتحدة مع ظروف عالم اليوم.

ومن المهم لنا أن نتوصل إلى توافق آراء بشأن تصور سبل وطريق تنفيذ هذه العملية لكي نحقق تقدماً في أنشطة الإصلاح دون أن نفقد الحيوية. وهذا هو السبب في ضرورة وضع اللمسات النهائية على الوثيقة المعروفة "خطة للتنمية" بشكل بناءً ومثمر. وي ينبغي أن تسفر عن إعادة تجديد النهج المتبع لاستراتيجية أنشطة الأمم المتحدة في المستقبل من أجل كفالة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية المستدامة والاهتماء على سبل جديدة تفضي إلى توطيد التعاون مع المؤسسات الأخرى، ومن بينها مؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

وبادئ ذي بدء، ينبغي لنا أن نعزز مستوى التنسيق في القطاع الاجتماعي والاقتصادي في الأمم المتحدة وأن نضع نظاماً واضحاً للمعالم لأولويات نشاطها. ونرى أن من شأن ذلك أن يعزز قضية كفالة فاعلية منظومة الأمم المتحدة استجابة للقرارات المتخذة في المؤتمرات الدولية الهامة التي عقدت مؤخراً بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، نعتبر أن أنشطة اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة تحتاج إلى مزيد من الترشيد والتكميل.

ونحن نؤيد النص الذي جاء في الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة حول الحاجة إلى تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه وصلة التنسيق الرئيسية في الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. ومن شأن زيادة عدد المشتركين وتعزيز فعالية الحوار السياسي بشأن

لا ينبغي أن يؤخذ مفهوم التوزيع الجغرافي المنصف التقليدي في الاعتبار فحسب، وإنما ينبغي أيضاً بذل جهد لإعطاء الدول الأصغر حجماً والدول ذات الموارد الأقل فرصة للمشاركة.

وهناك جانب آخر نظن أنه وثيق الصلة هو الحاجة إلى بذل جهود من أجل التنسيق الصادق، ليس فقط بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة - الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - وإنما أيضاً مع مؤسسات بريتون وودز المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية الجديدة.

ولما كنا لا نستطيع أن نتجاهل أنه لا يمكن إنجاز أهداف الأمم المتحدة بشكل منفصل، فإن الترابط بين الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، تعني أنه يجب علينا أن نلتزم حلولاً شاملة ذات مجالات مشتركة من المسؤلية.

لقد قامت الأمم المتحدة بدور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من الجهد المبذول، فلا يزال يسود المجتمع الدولي الكثير من مظاهر عدم المساواة، وهو ما تجلى في المؤتمرات العالمية الأخيرة. ومن الضروري أن نتابع القيام بهذا العمل وفقاً للالتزامات المقطوعة والتي ترتبط على نحو وثيق بأهداف التنمية المستدامة.

وتتحقق هذه الأهداف، علاوة على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، قدرًا أكبر من اعتراف الأمم المتحدة ودعمها، وعلى وجه الخصوص الأنشطة التي يتعين تنفيذها في البلدان النامية. فبدون دعم الأمم المتحدة، قد تتعاقب هذه الأنشطة إلى حد كبير.

السيد غوميني (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود الوفد الأوكراني، بادئ ذي بدء، أن يشارك في التعبير عن الامتنان للأمين العام على تقاريره بشأن إعادة تشكيل القطاع الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة.

ومن رأينا أن الوثائق المعدة تمثل أساساً جيداً لحوارنا الدولي الراهن في هذه القاعة. ولا يبالغ إذ نقول بأن هذا بمثابة إسهام في تيسير استحداث المزيد من التحولات التدريجية في هذا الميدان الهام من أنشطة الأمم المتحدة.

الاقتصادية لأوروبا، التي تراكمت لديها خبرة هائلة في تقديم المساعدة للإصلاحات التي تجري في بلدان أوروبا الشرقية. إن أوكرانيا تعلق أهمية بالغة على جهود اللجنة الاقتصادية لأوروبا في سبيل المساعدة على إدخال إصلاحات في تلك البلدان، وتساهم توسيع وتعزيز أنشطة اللجنة في هذا الميدان.

وأخيرا، فإن إنشاء مكتب موسع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في سبيل كفالة التوجيه والتنظيم في الوقت الحالي لنشاط المجلس بين الدورات، يبدو أمراً منتجاً.

وفي إطار البحث عن طرائق إضافية لتجديد القطاع الاجتماعي الاقتصادي للأمم المتحدة، نحن مستعدون أيضاً للنظر في اتخاذ خطوات أخرى وأكثر حسماً في إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفيرأي وفدي، أن الأوان قد حان لإجراء دراسة جادة لإمكانية إنشاء هيئة جديدة داخل منظومة الأمم المتحدة - هي مجلس للأمن الاقتصادي - تسد إليه سلطات أوسع، ويكون مشابهاً، من حيث الوزن والتأثير، لمجلس الأمن.

إن رئيس أوكرانيا، السيد ليونيد كوشمه، في بيانه أمام الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، عندما اقترح إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي، وصف الهدف الرئيسي منه على النحو الآتي:

"تحديد الأفاق الاستراتيجية لتنمية البشرية،
والجهود الوقائية في العقود المقبلة."
(A/50/PV.35، ص ٨)

وفي الوقت نفسه، يبدو أن ولاية هذه الهيئة ينبغي أن تغطي ليس فقط الرصد والتحليل والتنسيق لبرنامج التعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، بل كذلك عدداً من المهام الأخرى الهامة. ويمكن أن تتضمن تلك المهام أن يزال من الممارسات الدولية أي نوع من العدوان الاقتصادي - لا سيما ممارسة الحظر والمقطاعة والحصار التجاري والمالي أو التهديد بتلك الممارسة واستعمال الصلات الاقتصادية في سبيل ممارسة ضغط سياسي. ويكون من شأن مجلس الأمن الاقتصادي، في رأينا، أن يسهم بهذه الصفة في الالتزام بمبادئ احترام للاستقلال الوطني وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة.

قضايا التنمية ذات الأولوية في إطار المجلس، تنسيط عمليات تجديد المنظمة.

ونظراً للحاجة إلى كفالة اتخاذ نهج منسق من جانب منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ قرارات المحافل الدولية الهامة، ننظر إلى الجزء المتعلق بالتنسيق في دورات المجلس باعتباره حلقة أساسية سلسلة في أنشطة المجلس.

ونرى أنه من المناسب، في إطار الجزء المتعلق بالتنسيق، أن يتم الاضطلاع بعمليات الاستعراض الم موضوعية السنوية للأداء القطاعي والاقتصادي والأولوية التي سبق اختيارها والشاملة لعدة قطاعات. وينبغي أن تكون عمليات الاستعراض هذه موجهة نحو وضع توصيات عملية حول تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريطون وورز بشأن أهم الاتجاهات في الأنشطة المتعلقة بمجال التنمية. وينبغي أن تقدم تقارير عن نتائج تلك الاستعراضات تقوم الجمعية العامة بمزيد من النظر فيها.

إن استعراض وتصحيح تشكيل الآليات التابعة للمجلس، وكذلك إعادة النظر في ولاياتها، وطرائق عملها، هو أمر يبدو مناسباً كذلك. وينبغي للمجلس أن يكفل، بالتعاون مع لجنته التنفيذية، توزيعاً أكثر للمهام الموكولة لهذه اللجان وتنسيقاً أكمل لبرامجها الطويلة الأجل، وذلك في سبيل تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية.

إن وفد أوكرانيا يرى أيضاً أن هناك فرصة تنطوي على إمكانيات عالية في أنشطة اللجان الاقتصادية الإقليمية. ونحن نؤيد الرأي الذي ورد في النتائج المتفق عليها لعام ١٩٩٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والقاتل أن تلك اللجان ينبغي أن تلعب دوراً هاماً في مساعدة البلدان في كل منطقة على تنفيذ توصيات المؤتمرات المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي سبيل تلك الغاية، نرى أنه ينبغي وضع بارامترات للتعاون الواضح المعالم في السلسلة التي تربط المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجانب الإقليمية، وبصدد يق الأمم المتحدة وبرامجها، وبالمنسقين المقيمين في الميدان.

وفي هذا السياق، ننظر نظرة إيجابية إلى نتائج إعادة التشكيل وتحديد الأولويات في أنشطة اللجنة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية، من مساعدة الدول الأعضاء بفعالية، لا سيما البلدان النامية، في حل مشاكل التنمية التي تواجهها. ومما له أهمية رئيسية في هذا المجال التنفيذ الفعال لمختلف برامج العمل المنبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة.

ويتعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يساعد على تأكيد أهمية الأمم المتحدة بالنسبة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية العالمية بأن يكون ذلك منحى عملي. فعمليات وضع السياسات الفعالة وتنفيذها عمليات أساسية في هذا الشأن. ونحن نود أن نرى أجهزة المجلس الفرعية تعمل بتنسيق محسن. كما أن تكامل السياسة العامة بحاجة أيضاً إلى معالجة. فاللجان الفنية والهيئات الدائمة والأفرقة المخصصة وهيئات الخبراء يجب أن تعمل على نحو منسق ومتوازن، وأن تتجنب التداخل حيثما أمكن، وتケفل توزيع المسؤوليات توزيعاً واضحاً بالنسبة للمواضيع المشتركة، لا سيما في تنفيذ ومتابعة برامج التنمية.

وقد قدم لنا تقرير الأمين العام عدداً من المقترنات بشأن وضع السياسات وتنفيذ وتمويل البرامج التي ينبغي للدورة الخمسين للجمعية العامة أن تبت فيها بغية النهوض بعملية إعادة التشكيل هذه.

وبالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وعملياته المتعلقة بوضع السياسات، بما في ذلك تنظيم عمله، تتمثل آراؤنا فيما يلي:

أولاً، نود أن نرى تبسيط عملية تقديم التقارير. فهناك تكرار كثير في عملية تقديم التقارير. حيث تقدم تقارير متماثلة، مع أووجه تباين بسيطة، إلى هيئات مختلفة قبل أن تصل إلى المجلس. وفي بعض الحالات، يقوم المجلس فقط بإحاله هذه التقارير إلى دورة الجمعية العامة مع مذكرة توضيحية.

ثانياً، من الصعب جداً، لا سيما بالنسبة لدولتكم الصغيرة، ومعظمها من أقل البلدان نمواً، أن تتبع مختلف فئات الهيئات. ومن شأن تقوية هيئات التنسيق، لا سيما لجنة التنسيق الإدارية ووحدة التفتيش المشتركة، أن تحسن الحالة تحسيناً كبيراً.

ثالثاً، نود أن نؤيد المقترنات الواردة في التقرير والمتعلقة بتعزيز أثر دورة المجلس الموضوعية، ونؤيد بالأساس المقترن المتعلق بالجزء الرفيع المستوى

ويرى وقد أوكريانيا أيضاً أن الجهد في سبيل رفع مستوى التنسيق بين الوكالات ينبغي أن يصبح جزءاً عضوياً من ممارسة العمل في إصلاح القطاع الاقتصادي الاجتماعي الإدارية في هذا الميدان لا يستفاد منها كل الاستفادة. ومن المهم أيضاً إيجاد التعاون المناسب بين لجنة البرنامج والتنسيق، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنسيق الإدارية.

وختاماً، فإن وقد أوكريانيا يلاحظ بارتياح الاتجاهات الإيجابية نحو تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨. إن روح تواافق الآراء الذي تم التوصل إليه منذ عامين عند صدور ذلك القرار، تفتح آفاقاً طيبة نحو إجراء تغييرات مؤسسية تقدمية جديدة. ومن المرغوب فيه، في الوقت نفسه، أن يتم في المستقبل التنفيذ الكامل لأحكام القرار المذكور في جميع المجالات، بما في ذلك توزيع المقادع في المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

السيد كاسندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن وقد زامبيا يرحب بتقرير الأمين العام عن البند ٢٣ من جدول الأعمال، المععنون "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنسيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانيين المتصلة بهما"، الوارد في الوثيقة A/50/697.

ويود وفدي في البداية أن ينضم كذلك إلى بيان وقد القلبين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

وفي حين نعرف بأن مهمة إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنسيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي مهمّة ضخمة، فإنه يتحقق بالفعل تقدم ملحوظ. ويجري الانضلاع ببطء بولايات الجمعية العامة، لا سيما الولايات الواردة في القرارين ٢٦٤/٤٥ و ١٦٢/٤٨. بيد أنه لا يزال ينبغي عمل الشيء الكثير لا سيما في تحقيق الهدف الشامل لهذا المسعى الهام.

وفي حين أن التغييرات المؤسسية المنصوص عليها في القرارين اللذين أشرت إليهما تغيرات هامة، لا ينبغي أن يغيب عن بالينا الهدف الشامل الذي يتمثل - في رأينا - في أن تكون الأمم المتحدة في وضع أفضل للقيام بدورها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانيين المتصلة بهما، وذلك كما نص الميثاق. ويجب أن تتمكن هذه المنظمة، من خلال

استهلت حتى قبل ذلك، وعلى وجه التحديد في المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في منتصف العقد الماضي، بمشاركة نشطة من فدي. وقد كانت عملية تدريجية، ولكنها مثمرة جدا، ونحن نعتقد الآن أن هذا هو الوقت المناسب لاختتمامها بنجاح.

ولذلك، نحن نؤيد، على أساس توصيات الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/50/697 والمستكملة بمقترنات من الوفود، الفكرة القائلة بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تعتمد في هذه الدورة مشروع قرار جديد بشأن هذا البند من شأنه توطيد وتحسين وتوسيع نطاق ما اتفق عليه حتى الآن فيما يتصل بالأجهزة الرئيسية للمنظمة، وأجهزتها الفرعية وهيئاتها ووكالاتها الأخرى؛ وبالأنشطة التنفيذية، بما في ذلك التمويل والتنسيق بين الوكالات.

وقد أعرب كثير من المتكلمين هنا عن قلقهم بشأن مسألة الولاية، بما في ذلك الجوابات المؤسسة، المناظرة بالفريق العامل الذي يدرس الآن إعداد "خطة للتنمية"، وبشأن احتمال التداخل مع العملية التي تنتظر فيها الآن، أو تكرارها. ومع أن المشكلة موجودة بالتأكيد، فإننا نتفق مع الرأي بأن عملية متابعة القرار ١٦٢/٤٨ والقرارين السابقين له، التي تنظر فيها هنا اليوم، عملية مستقلة في حد ذاتها وينبغي أن تأخذ مجريها الطبيعي. وفضلاً عن ذلك، نعتقد، من ناحية مثالية، أن القرار الذي سنعتمد بشأن الموضوع ينبغي أن يوضع في صيغته النهائية قبل أن يستأنف الفريق العامل عمله في إعداد خطة للتنمية، لكي يكون قراره مرجعياً وأداة مفيدة للفريق. وهنا، يمكننا أن نصر أنفسنا على إدخال تحسينات على أساليب عمل مختلف آليات المنظومة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وسوف تتحدث في الفريق العامل المعني بخطة التنمية، وربما أيضاً في القرارين العالميين أخيراً والمعني بتقوية الأمم المتحدة، عن تغيرات مؤسسية أكثر عمقاً بكثير.

ومن المجالات التي يبرز فيها كل هذا، العلاقة بين الأمم المتحدة والهيئات الدولية المالية والتجارية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

ولدى الفريق العامل المعنى بخطة للتنمية ولاية واضحة لأن يقترح تغييراً في الوضع القائم بغية

للاستعاضة عن الملخص الذي يقدمه رئيس المجلس باستثناء يتم التفاوض بشأنه. وينبغي أيضاً اختيار الموضوع أو المواضيع للجزء الرفيع المستوى في وقت مبكر جداً لإتاحة وقت كافٍ للإعداد المناسب.

وبالمثل، ينبغي تعزيز دور اللجان الإقليمية في عملية إعادة التشكيل هذه. وتبدو اللجان الإقليمية أحياناً وكأنها لم تؤخذ في الحسبان على النحو الصحيح. وينبغي الاعتراف بدورها في وضع وتنفيذ السياسات، وتعزيز هذا الدور ودمجه دمجاً صحيحاً. كما ينبغي أن تمول تمويلاً كافياً.

ويود وفدي أن يرى دور الهيئات المخصصة وهيئات الخبراء وقد تعزز. ومع ذلك، فإننا نود أن نرى مزيداً من الشفافية في عملها - إلى أقصى حد ممكن. وينبغي أن تعمم مقدماً برامج أعمال وجداول الهيئات المخصصة المفتوحة للعضوية.

وقد قال وفدي في مستهل بياته إنه سيجري الحكم على هدف وقيمة عملية إعادة التشكيل بحسب آثارها على إنجاز البرامج. ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. فالانخفاض المطرد في التبرعات، بالإضافة إلى التزامات تمويل لم يجر الوفاء بها وأرقام تمويل مستهدفة لم تتحقق، تقدم صورة أقل بعثاً على التفاؤل بالنسبة لمستقبل التعاون من أجل التنمية.

ويعلق وفدي أهمية كبيرة على المناقشة المتعلقة بتمويل الأنشطة الإنمائية. وبعض التوصيات، التي قدمت بالفعل، هامة للغاية وتحتاج الدراسة الجادة. بيد أنه ينبغي دراسة الجانب التمويلي ببرمه. ودور مؤسسات بريتون وودز في مواءمة البرامج التي تمول من خلالها، وكذلك في مسألة الدين الخارجي، ينبغي أن يناقش مناقشة مستفيضة. وهذا مهم على وجه الخصوص لضمان أن يكون التمويل المتاح متناسباً مع احتياجات البلدان النامية. وأخيراً، تحتاج عملية إعادة التشكيل في حد ذاتها إلى تمويل مناسب.

السيد روخاس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب فنزويلا في أن تضم صوتها إلى الوفود التي أيدت هنا ضرورة إعطاء استمرارية عملية إعادة التشكيل الهامة التي استهلت بالقرار ٢٣٥/٤٦ وجرت متابعتها من خلال القرارين ٢٦٤/٤٥ و ١٦٢/٤٨. ونحن نذكر في الحقيقة أن العملية

الجمعية بالنيابة عن جمهورية هنغاريا عن البند المعنون "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنسيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما".

ويسرنا بوجه خاص حوار اليوم الشامل والبناء الذي إن دل على شيء فإنما يدل على المسؤولية المشتركة والمتقاسمة والاهتمام العام وتعدد آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة.

وبما أنتي آخر المتكلمين اليوم فإنني أجد لزاماً على أن أرد بالإيجاب على دعوتك لي، سيدي، إلى مراعاة الزمن المحدد للكلمات. ولذا أعتزم الإيجاز الشديد وسأحتجم عن تقديم عرض مفصل ثيابة عن وفدي.

وللسبب نفسه أود أن أسجل أن وفدي يؤيد تماماً بيان مثل إسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي وأن هنغاريا تشارك الرأي الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي.

وقد تتبع وفدي هذه المناقشة بكل اهتمام، ويعرّب عن ترحبيه بالبيان الهام الذي أدلّى به ممثل الولايات المتحدة. ونؤكّد على أهمية مواصلة التغييرات الهيكالية الدقيقة والموافقة في أسرة الأمم المتحدة بغية تحقيق المزيد من الفعالية في الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي عام الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وبعد أسابيع قليلة من الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة تتوقع الدول الأعضاء عن حق أن تصبح الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة بفعالية لمعظم المشاكل العالمية الملحة. ولا بد أن تخدم عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنسيطها هذا الهدف.

ونحن نوافق على أن هذه المقترنات تهيئ فرصة حقيقة لقيام علاقة بناءة بدرجة أكبر بين شتى أجهزة الأمم المتحدة التي تعالج الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

التوصل إلى إقامة علاقة أكثر عضوية وأكثر تنسيقاً بين هذه الكيانات، ونحن نأمل بالفعل أن يتم إنجاز كل هذا. غير أن ذلك لا يمتنعنا في سياق مناقشتنا للبند ٢٣ من جدول الأعمال من أن نوصي بتدابير عملية محددة تسهم في زيادة هذه العلاقات فعالية وفائدة.

وتمثل مسألة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوع الآخر ذا الأهمية الأساسية والذي ينظر فيه بالضرورة على مستويات مختلفة في المحافل والأفرقة العاملة المشار إليها آنفاً. وقد أسهمت فنزويلا في صياغة ميثاق سان فرانسيسكو وكانت دائماً سenda قوية لدور المجلس داخل المنظومة وللعامام الحساسة المسندة إليه بموجب الفصلين التاسع والعشر من الميثاق ولا سيما المادتين ٦٢ و ٦٣. ونرى اليوم أكثر من ذي قبل أن تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإجراء تحول حقيقي فيه هو السبيل الوحيد لا لإنجاز ما لم يتم إنجازه فحسب بل وأيضاً لكي تدخل نهايتها في خضم الأمم المتحدة المناقشات الدولية الهامة حول قضایا التعاون الاقتصادي والاجتماعي الأساسية بما فيها تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي. ويمكن أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المحفل المثالي لإنشاش الحوار بين الشمال والجنوب وإكسابه دينامية بشأن مسائل التعاون والتنسيق الاقتصادي بين على المستوى الدولي. ولا ضرورة لابتکار شيء جديد لهذا الغرض بل ولا للنظر في اللجوء إلى آليات خارج منظومة الأمم المتحدة.

ولهذه الأسباب جميعها تجدوننا متفتحي الذهن تماماً إزاء هذا الموضوع، ونرحب بسلسلة المقترنات المبتكرة المقدمة بشأن القرارات التي تزيد من الطابع التنفيذي للمجلس ومن رحابة آفاقه ومصداقيته. ويشمل ذلك بوجه خاص الأفكار التي قدمت في العام الماضي خلال جلسات الاستماع حول التنمية والتي ظهرت في التقارير المقدمة عن هذا الموضوع من رئيس الجمعية العامة ثم من الأمين العام. ونلاحظ بارتياح أن بعض هذه الأفكار قد أشار إليها الأمين العام مرة أخرى وبشكل محدد في التقرير (A/50/697) الذي قدمه إلينا بشأن بند جدول الأعمال قيد بظرونا اليوم.

السيد لاكتوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنها لميزة لي وشرف أن أتحدث أمام

ويتجلى بوضوح من أهمية البند المطروح للنظر ومن طول قائمة الأسئلة التي طرحتها الوفوداليوم أن هذا الموضوع يستحق منا الدراسة المتأنية في المستقبل القريب كذلك. وقد خططنااليوم خطوة أخرى في ذلك الاتجاه.

وبعد يوم كامل مفعم بالأفكار حول زيادة الاستفادة من أنشطتنا في مجال إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنسيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما، لا أحب أن نغفل واحداً من العوامل البالغة الأهمية المتصلة مباشرة بالبند قيد النظر. وأسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير وفدي لموظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، العاملين منهم والعاملات بتغافل في سبيل مساعدينا المشتركة والذين حققوا من النتائج ما يستحق الثناء.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن البند ٤٣ من جدول الأعمال وعنوانه "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية" والذي كان مقرراً النظر فيه بعد ظهر يوم الاثنين ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ سوف ينظر فيه في تاريخ لاحق يعلن عنه فيما بعد. وأود كذلك أن أبلغ الجمعية أن البند ٣٨ من جدول الأعمال وعنوانه "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" الذي كان مقرراً النظر فيه بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ سوف ينظر فيه أيضاً في تاريخ لاحق يعلن عنه فيما بعد.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة حول هذا البند.

وبذلك تكون قد اختمنا هذه المرحلة من النظر في البند ٢٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠